المفقودين في البحر المتوسط

دراسة حول احتياجات العائلات و التزامات الدول

www.mediterraneanmissing.eu

المهاجرون المفقودون في البحر المتوسط:
معالجة الأزمة الإنسانية

التقرير الملخص

ايلول **2016**

الملخص التنفيذي

عمل مشروع بحث المهاجرين المفقودين في البحر المتوسط على فهم التأثير الواقع على العائلات من أهالي المهاجرين المفقودين، وفهم القوانين والسياسات والإجراءات المتبعة في التعرّف على جثث المهاجرين في إيطاليا واليونان. إنّ المقابلات التي تم إجراؤها مع عائلات المفقودين في 5 دول مختلفة أكدت الأثر البالغ لعدم معرفة مصير الشخص المفقود حيث تُلاقي العائلات الكثير من العذاب الناتج عن الغموض كما يعانون من العواقب النفسيّة والعاطفيّة. وأكدت المقابلات _التي أجريت مع السلطات والمجتمع المدني وغيرهم في مدينة ليسبوس اليونانية وصقلية الإيطالية _على وجود فراغ سياسي حول قضية المفقودين على الرغم من المسؤوليات التي يفرضها قانون حماية حقوق الإنسان. حيث أنّ التحقيقات القائمة حول الموت غير كافية، بالرغم من التجميع الفعّال لبيانات ما بعد الوفاة و مواجهه الحكومات أعداداً كبيرة من المهاجرين، وكل هذا يكون سبباً كافيا في بعض الحالات لتقديم تنازلات عن احتمال التعرف على الجثث في المستقبل. وتتصف السياسات المتبعة في كل من إيطاليا واليونان بالخلل على الرغم من وجود عدد كبير من الوكالات التي تقوم بالمهام ولكنها متداخلة وتفتقر إلى التنسيق. بينما في إيطاليا أثبتت هيئة متخصصة مع شركائها ما يمكن القيام به في حال تواجدت الموارد المناسبة، وهذا الأمر يدعو للتأكد من كيفية الاستفادة من هذا المنهج في إدارة حالات الوفيات. وتبقى العقبة في كلا السياقين (إيطاليا واليونان) هي ضعف الوصول لعائلات المفقودين القادرين على توفير معلومات ما قبل الوفاة والتي تساعد في التعرف على الجثث، وفي كل الأحوال يجب أن تكون هذه العائلات المنطلق الرئيسي للقضية في التعرف على جثث الضحايا.

CITY UNIVERSITY LONDON

International Organization for Migration 65 YEARS

IOM's Global Migration Data Analysis Centre GMDAC

THE UNIVERSITY of York Centre for Applied Human Rights

مشكلة المهاجرين المفقودين

أصبحت صور حطام السفن القاتلة وجثث المهاجرين من بين الصور الأكثر شهرة في أزمة اللاجئين الحالية في محيط الاتحاد الأوروبي، فقد بلغ عدد الذين قضوا على شواطئ البحر المتوسط أكثر من 6,600 شخص خلال عام 2015 والنصف الأول من 2016، بالإضافة إلى عدد آخر من الضحايا غير المسجلين[1]. ولم يتم التعرف على غالبية الجثث التي تم جمعها ، وليس هناك أي امكانية في التعرف على الجثث التي لم يتم العثور عليها. على الرغم مما قام به الإعلام ومجموعات الدعم من تسليط للضوء على قضية اللاجئين، وتركيزهم على الحقيقة المأساوية فيما يتعلق بالقوارب المحطمة، إلا أن ما تم ذكره عن المفقودين وعائلاتهم لا يزال قليلا جدا، حيث يتم دفن معظم الجثث دون التعرف عليها. وبالتالي فإنّ آلاف العائلات من دول اللاجئين تبقى دون علم بمصير أحبائهم الذين هاجروا إلى أوروبا.

وحقيقة فإن السلطات في الدول التي يصلها اللاجؤون (وهي غالبا اليونان وإيطاليا) هي سلطات غير مستعدة للتعامل مع طبيعة وحجم هذه الأزمة الإنسانية غير المسبوقة. حيث أنه يوجد فراغ في السياسة حول هذه المشكلة مصحوب بتعاون شحيح بين وكالات الدولة المختلفة، وغياب لأي تحقيقات فعالة وجهود ضئيلة للتواصل مع عائلات المفقودين. والنتيجة هي دفن هذه الجثث مع معرفة ضئيلة بالتوقعات الدينية والثقافية أو حتى حقوق عائلة الميت.

الخريطة 1 : المهاجرين المفقودين أو الميتين في شرق البحر المتوسط، 2014-2016.

المصدر IOM Missing Migrants Project. Data obtained from local authorities, IOM field offices and media reports.

[1]يجب المراعاة ان " المهاجرين" و"اللاجئين" هي صفات قانونية مختلفة. ألا ان نظرا لطبيعة الجثث غير المتعرف عليها (عدم وضوح الحالة قبل الوفاة) والالتزامات القانونية الواجبة على الدول تجاه هؤلاء الاشخاص هي واحدة. ولذلك فاننا سوف نستخدم هذه الصفتين لوصف هذه الفئة من الناس.
ان الآراء المذكورة في التقرير تعبر أن أراء اصحابها ولا تمثل بالضرورة رأي المنظمة الدولية للهجرة. ان التصميم المقدم والمواد المستخدمة في التقرير لا تعبر عن أي من آراء المنظمة الدولية للهجرة حول الصفة القانونية لأي دولة، أو أرض، أو مدينة او منطقة، أو السلطات فيها او الحدود.

سياسة الهجرة في الاتحاد الأوروبي

إنّ الفجوات في السياسة والتشريع والتنفيذ المشار اليها في هذا التقرير على المستويين المحلي والدولي تنعكس وتتفاقم على مستوى الاتحاد الأوروبي. حيث تخضع سياسات الهجرة واللجوء في الاتحاد الأوروبي إلى إطار عمل العدالة والشؤون الداخلية، وهي سياسة انتقلت من القرار المتخذ ضمن الحكومة إلى قرارات متعلقة بالمجتمع منذ أن دخلت اتفاقية ماستريخت حيز التطبيق[2]. ومع وضع اتفاقية شنغن [3] تم تغيير العديد من السياسات التي تؤثر في الطريقة التي يتم التعامل بها مع القضايا المرتبطة بالهجرة، جنبا إلى جنب مع نظام اللجوء الأوروبي الذي يضع الطرق التي تحدد كيفية عمل اللجوء في الاتحاد الاوروبي، ويحدد المسؤوليات الواقعة على الدول الأعضاء عبر الاتفاقيات والبرامج والقوانين. وبالتالي، فإن هذه السياسات غير مصمّمة لتناقش بوضوح قضية موت المهاجرين عند وصولهم، أو على الطريق وصولا للاتحاد الأوربي ولا تناقش احتياجات عائلاتهم. ولكن يقع على الاتحاد الأوروبي مسؤولية ضمان حماية حقوق الإنسان بالنسبة للمهاجرين. ويدعم ميثاق حقوق الإنسان [4] الالتزامات الواقعة تباعا لهذه المعاهدة، والتي تتضمن واجباً ذو هدف ايجابي يسعى لمنع فقدان حياة شخص ما والقيام بالتحقيقات تجاه حالات الموت المشبوهة [5]. وعلى الرغم من قلة سياسات الاستجابة للبحث وعمليات الإنقاذ- أو أي عمليات من هذا النوع- من قبل دول الاتحاد الأوروبي، قام المجتمع المدني والمنظمات الدولية بإنقاذ أرواح الكثير من المهاجرين في البحر المتوسط. إن القضايا المتعلقة بالموت أثناء الهجرة كدور العائلات عادة ما تبقى عوامل غير مرئية لهذه الكوارث، وينعكس هذا الأمر على شح الاستجابة المنسقة تجاه هذه المشكلة على مستوى الاتحاد الأوروبي. فالموت الذي يقع في مركز البحر المتوسط ، يكون في بقعة جغرافية تعكس الفجوة بين الاختصاصات التنفيذية للوكالات الوطنية و فرونتكس[6] وفجوة في السياسات بين المستوى المحلي والدولي للاتحاد الأوروبي.

التأثير على عائلات المفقودين

إن عائلات المهاجرين المفقودين هم ضحايا هذه الكارثة الإنسانية ولكن لا يزال التأثير الواقع عليهم غير معروف. وعادة ما يتم إغفال تمثيلهم في النقاشات التي تتناول موضوع إدارة الجثث وأزمة الحدود ، وهم عادة غير قادرين على الانخراط مع السلطات القادرة على التعرف على جثث فلذات أكبادهم. يلخص هذا التقرير مقابلات أجريت مع 84 عائلة ممن فقدوا أفرادا منهم عبروا إلى أوروبا عن طريق البحر المتوسط من تونس، و سوريا، والعراق وغيرها. وتهدف هذه الدراسة منح الصوت لهذه العائلات للتعبير عن التأثير الناتج لفقدات أحد أفراد العائلة في الهجرة.

نزحت بعض هذه العائلات من العراق وسوريا ، وشهدوا مغادرة أحبائهم على متن القارب، وفي الحالة الثانية فإن العديد ممن تم إجراء المقابلة معهم تعرضوا للصدمة إثر حادثة الغرق التي نجوا منها. بينما لم تصل أي معلومة عن المفقود لأغلب هذه العائلات، وبالتالي فإنهم يعيشون في حالة مضطربة نتيجة عدم معرفتهم إن كان الشخص قد لاقي حتفه أو لازال على قيد الحياة. ونرى أن هؤلاء الذين شهدوا حوادث الغرق أكثر قدرة على تفهم احتمال غرق الشخص المفقود، بينما غيرهم يمتلك اعتقاداً كبيراً بأن أقاربه ما زالوا على قيد الحياة ويعتقدون أن المفقود محتجز في اوروبا أو مكان آخر ولا يستطيع الاتصال بذويه.

إن الحاجة الأساسية للعائلات هي أن معرفة الحقيقة: فهم يبحثون عن الحقيقة عن طريق معلومات تتعلق بمصير أحبائهم. يريدون معرفة إن كان الشخص المفقود قد رحل أو لازال على قيد الحياة، وفي كلا الحالتين يريدون أن يعرفوا مكانه. فإن كان المفقود قد فارق الحياة، تطالب العائلات باسترجاع الجثة ليتم تكريمها ودفنها في مكان تستطيع العائلات زيارته، حيث تعتبر العائلات مكان الدفن جزءا من المجتمع الخاص بهم.

---

[2] European Union, Treaty on European Union (Consolidated Version), Treaty of Maastricht , 7 February 1992, Official Journal of the European Communities C 325/5; 24 December 2002.

[3] European Union, Agreement between the Governments of the States of the Benelux Economic Union, the Federal Republic of Germany and the French Republic on the gradual abolition of checks at their common borders, Schengen Agreement, 14 June 1985, Official Journal L 239 , 22/09/2000 P. 0013 - 0018, 42000A0922(01).

[4] Under the European Charter of Fundamental Rights. See also Grant, S. (2016) Mediterranean Missing Project: Dead and Missing Migrants: The Obligations of States under International Human Rights Law.

[5] Council of Europe, European Convention for the Protection of Human Rights and Fundamental Freedoms, as amended by Protocols Nos. 11 and 14, 4 November 1950, ETS 5.

[6] الوكالة الاوروبية لادارة التعاون العملياتي في الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الاوروبي "Frontex".

إنّ فقدان شخص في العائلة له تأثيرات متعددة. بينما يمكن الحزن على وفاة الشخص الميت لكن الاختفاء يعدّ أمر لا يمكن فهمه بسهولة في ضوء الحياة اليومية. مما يضع أفراد العائلة في موقف يصعب استيعابه. وقد ظهرت على العائلات التي تم إجراء المقابلات معها مظاهر مرتبطة بكل من الصدمة والفقدان الغامض، وتتضمن كذلك الحزن، واضطرابات النوم، وكوابيس متعلقة بالمفقود واليقظة المفرطة. كما تحدثت العائلات عن حالة من الركود والشعور بأن الحياة قد توقفت منذ اختفاء الشخص، وأشار البعض إلى مشاكل نفسية سببها حالة الفقدان، وبأنهم يتلقون علاجا لهذه المشاكل.

إنّ وجود شخص مفقود يزيد من الصراعات العائلية حيث يلجأ الأفراد إلى العزلة واهمال العلاقات مع باقي العائلة، ولذلك يستمر الهوس بمصير الشخص المفقود. كما يوجد تضارب في آراء الافراد حول ما حدث للشخص المفقود في كثير من العائلات، مما يزيد من الصراعات العائلية وكذلك قد تصل إلى منع مناقشة مصير الشخص المفقود. كما اتضح أن فقدان شخص في العائلة يؤثر على توزيع الأدوار العائلية، وخاصة النساء اللاتي يلعبن أدوار أكبر في العائلة التي يختفي فيها الرجل، وغاليا ما يكون هذا الرجل هو الزوج. كما تحدثت النساء عن كونهن أصبحن هدفا للمضايقات عند اختفاء الزوج، حيث تواجه النساء صعوبات في تحديد وضعهن فهن يعشن حالة غامضة تتأرجح بين الزوجة والأرملة. هذا وترفض زوجات المفقودين احتمال الزواج مجددا مالم تتوفر معلومات مؤكدة عن مصير ازواجهم .

هذا وقد تحدثت العائلات عن مشاكل في الظروف المعيشية، وخاصة في تونس لدى العائلات التي بقيت دون الدعم المادي من الشباب والتي كانت الفئة الأكثر إنتاجا في العائلة.

وقد لوحظ لدى عائلات المفقودين آليات للتأقلم مع هذا الوضع، وفي معظم الحالات تعمل هذه الآليات بشكل جيد، على الرغم من كل الألم والقلق الموجود. فالتضامن وسيلة عظيمة للدعم، حيث تتواصل العائلة مع عائلات أخرى في المجتمع ممن لديهم مفقودين أيضا كما هو الحال في تونس حيث أدى ترابط العائلات إلى جمع الناس في رابطة لعائلات المفقودين. كما وجدنا أنّ العقيدة الاسلامية لدى العائلات المتضررة من أكثر وسائل الصمود والقوة. وتم استخدام هذه البيانات للمساعدة على فهم التأثير الشديد لاختفاء شخص في العائلة – وكذلك للتركيز على أهمية التعرف على جثث الذين يلقون حتفهم أثناء عبورهم البحر المتوسط- وإيجاد طرق تساعد العائلات على العيش والاستمرار بالرغم من عدم معرفة مصير أحبائهم. إن عدسة الفقدان الغامض هي إحدى الطرق لفهم التأثير الذي يتركه الأمر على العائلات وكذلك إفساح المجال للطرق العلاجية، و يقدم الأمر على أنه مثال يمكن من خلاله تقديم العون لفهم التأثير الذي يخلفه فقدان شخص في الهجرة. ويمكن دعم طرق التأقلم الحالية عبر التأكيد على أن الراوبط العائلية قادرة على جمع العائلات معا، و أنّ الاجتماعات العائلية هي عنصر علاجي هام بلا شك.

حقوق الانسان الدولية - التزامات الدول

يتم تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان في حالات الموت أثناء الهجرة والفقدان على الحدود الدولية، وتقع المسؤولية على الدول بناءً على اتفاقيات دولية للتعرف على الجثث واحترام حقوق عائلات المهاجرين المفقودين. ويعدّ هذا ملخصاً في مذكرة قانونية صادرة كجزء من مشروع المهاجرين المفقودين في البحر المتوسط [7]. ويقع على الدول واجب احترام حقوق الجميع دون تفرقة ، واحترام الحق في الحياة الأسرية لأقارب المفقودين الموجودين في البلد، واتخاذ إجراءات خاصة لحماية المهاجرين المفقودين. ويدعو قانون حماية حقوق الإنسان لإلغاء الفوارق بين موت المواطن وغير المواطن، وأن يتم اتخاذ الخطوات الواجبة لمنع حدوث الموت وإجراء تحقيقات حوله.

ما يتضمنه قانون حماية حقوق الإنسان هو:

- على الدول القيام بالتحقيقات الفعالة لكافة حالات الموت المشبوهة وتتضمن اتخاذ الخطوات اللازمة للتعرف على الجثة والحصول على الدلائل، وتتضمن التحقيقات الفعالة جهودا لجمع الجثث والمتابعة وإبلاغ العائلة.

- حق الحياة للعائلة يتضمن إشراك الأقارب في التحقيقات وفي دفن جثة الميت.

- حماية الأطفال الذين فقدوا ذويهم يتضمن احترام مصالحهم في كافة الأوقات واتخاذ إجراءات خاصة لحماية هويتهم، ويتضمن هذا الجنسية، والاسم، والعلاقات الأسرية.

[7] Grant., S. (2016) *International Human Rights Law: The Obligations of States*, York: Mediterranean Missing Project.

إنّ الفراغ السياسي الموجود لدى الدول والذي تمت دراسته في هذا البحث يوضح أنّ هذه الحقوق ليست جميعها معروفة أو خاضعة للتطبيق.

وضع مخطط استجابات السياسات

إن مدينة ليسبوس هي نقطة دخول أغلب المهاجرين واللاجئين منذ 2012-2016، بما يقارب 490,000 لاجئ يصلون إلى الجزيرة بين عام 2015 ومنتصف 2016، وهو 6 أضعاف عدد سكان هذه الجزيرة [8]. ، وتشير النسب إلى أن 9,969 – اي 11 شخص كل يوم يلقون حنفهم في السفن التي تغرق على البحر المتوسط[9]، منذ عام 2014 . بالإضافة إلى رقم مجهول للذين لاقوا حتفهم ولم يتم العثور على جثثهم أبدا. إن طريق وسط البحر المتوسط الذي ينتهي في لامبادوسا أو جزيرة صقلية يمثل عدده ربع الناس الذين وصلوا والذين يبلغ عددهم مليونان ونصف المليون منذ عام 2014 من جميع الطرق. ولكنه يمثل 85% من نسبة الموت في البحر المتوسط[10] . لكل جثة يتم جمعها أو تبقى مرمية على الشاطئ عائلة وأصدقاء ممن تأثرت حياتهم بالكامل بغياب من يحبون. وهذا يرسم مشهد التحدي الإنساني الدولي والذي يؤثر على السلطات المعنية بالأمر في الاتحاد الأوروبي ليس هذا وحسب بل كذلك يؤثر على حياة الآلاف من العائلات في دول المهاجرين.

وقد واجهت السلطات في كل من ليسبوس و صقلية التحديات الأساسية التالية:

- الطبيعة المعقدة للقضية وقلة التنسيق عبر الدول.
- قلة الوصول لإشراك الأهالي في التحقيقات
- عدد كبير من الفاعلين و ضعف التنسيق
- تقوم التحقيقات بهدف إلقاء القبض على المهرب، بدلا من الدافع الإنساني للتعرف على الجثث.
- الفشل في تطبيق البروتوكولات الحالية والقوانين والأمثلة الجيدة.

وضع مخطط استجابات السياسات في اليونان وايطاليا

إن استجابة من يضع السياسات في كل من إيطاليا واليونان جاءت نتيجة للرأي العام الذي تحرك بعد حوادث غرق لسفن معينة نتجت عنها أعداد كبيرة من الضحايا. وهذا هو الوضع في إيطاليا بالنسبة لحطام سفينة الثالث من اكتوبر والحادي عشر من اكتوبر 2013 – حيث لقي حتفه 387 شخصا وهو أمر أدى إلى تفعيل مجموعة مختلفة من البروتوكولات والمعايير، خلافا لحوادث الغرق التي حدثت مسبقا ولازالت تحدث إلى الآن. فبعد أحداث 2013 ، بدأ الفاعلون الإيطاليون بتبني مناهج جديدة، فعلى سبيل المثال، جمع عينات بيولوجية تسمح بإجراء فحص الحمض النووي بشكل روتيني، وتضمن الخطوات الأساسية في إدارة الجثث _ضمن سياق المهاجرين _جمع الجثث، والنقل، والتشريح، والحفظ، والدفن وإرسالها إلى الوطن الأم[11]. وفي الحقيقة إن هذه الخطوات المختلفة هي خطوات مترابطة ومتداخلة ببعضها البعض.

جمع الجثث ونقلها:

صورة 1 . مقبرة في صقلية. ماكس هيرزل . جميع الحقوق محفوظة

إن جمع الجثث أمر أساسي لأن الجثث التي لايتم جمعها لا يمكن التعرف عليها لاحقا. وتؤثر عدة عوامل على تحليل الجثث وبالتالي سهولة التعرف كأحوال الطقس، والمدة المستغرقة بين الموت والجمع، والمدة المستغرقة لأخذ الجثث إلى اليابسة. لذا فان تنظيم عملية جمع الجثث بوقت قصير هو أمر جوهري للحفاظ على فرص عالية للتعرف على الجثث. إنّ أول المستجيبين في حالات الطوارئ التي تحدث في صقلية كحوادث تحطم السفن هم البحرية الإيطالية، والعديد من الفاعلين الآخرين الذين يعملون في البحر المتوسط، ويتضمن هذا سفناً من باقي دول البحر المتوسط تعمل

[8] UNHCR data: http://data.unhcr.org/mediterranean/country.php?id=83 [last accessed 9 July 2016]

[9] IOM 'Missing Migrants Project', http://missingmigrants.iom.int/ [last accessed 9 July 2016]

[10] IOM: Missing Migrants Project. See footnote 2.

[11] See Morgan, O., Tidball-Binz, M., van Alphen, D. (2009) Management of Dead Bodies after Disasters. A Field Manual for First Responders. Washington D. C.: Pan American Health Organization, World Health Organization, International Committee of the Red Cross, International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies.

ضمن إطار عمليات فرونتكس، والسفن التي تعمل من قبل منظمات دولية ومنظمات المجتمع المدني، بينما في اليونان فإن السلطة المسؤولة عن جمع الجثث والتعامل مع الموتى والمفقودين هي خفر السواحل ،وهي أيضا مسؤولة عن إنقاذ الناجين من تحطم السفن وانتشال الجثث عندما تجرفها المياه إلى الشاطئ، وهذا يوضح التوتر بين مسؤولية حراسة الحدود والحماية من الأعمال الإجرامية من جهة، وبين العمليات الإنسانية كإنقاذ الناجين وجمع الجثث والقيام بالتحقيقات للتعرف على الجثث من جهة أخرى .

إن الاستجابة الأولى هي اللحظة الأساسية لجمع الجثث والبيانات المرتبطة بالموتى مثل الأغراض الشخصية. وهنالك أيضا مشكلة الموارد المحدودة لجمع الجثث وهي نفسها الموارد اللازمة للبحث عن الناجين وإنقاذهم. إلا أن جمع البيانات وإدارتها في هذه الحالات هو أمر جوهري للغاية.

التحقيقات، جمع البيانات والإدارة

تفرض القوانين الدولية والمحلية واجباً على السلطات في الدولة بأن تقوم بالتحقيق في "حالات الموت غير الطبيعي"[12] كالموت الناتج عن تحطم السفن في البحر المتوسط. إلا أنه في الواقع فالتحقيقات الفعالة هي ضئيلة جدا لدرجة أنّ الأغراض الشخصية التي يسهل الوصول إليها (مثل شريحة الهاتف، الدفاتر الشخصية، وبطاقات الائتمان) عادة ما تبقى متروكة على الشاطئ. ويحتاج التعرف على الجثث بنجاح لجمع أنواع مختلفة من البيانات بشكل منظم وإدارة لهذه البيانات بشكل خاص.

يتم التعرف على الجثث بشكل نموذجي عن طريق جمع بيانات ما بعد الوفاة من الجثة (كالعلامات الفارقة، مواد عينية كشريحة الهاتف والمحفظة الشخصية وبيانات الحمض النوي وأقوال شهود العيان) مع بيانات ما قبل الوفاة من عائلات المفقودين (وصف للمفقود وبيانات الحمض النووي، إلخ).

إن النظام الفعال هنا هو النظام الذي يجمع البيانات بطريقة موحدة [13]ومن ثم يخزنها على قاعدة بيانات مركزية تسهل عملية مشاركة هذه البيانات مع الفاعلين في المؤسسات الأخرى أو الدول الأخرى لتسمح بمطابقة بيانات ما قبل الوفاة مع بيانات ما بعد الوفاة. كما تعتبر المقابلات الموحدة مع الناجين مصدراً مهماً لبيانات ما بعد الوفاة، ومن بين المعلومات الممكن تضمينها هو الاسم وبلد الميت، ولكن هذا الأمر غير مطبّق حالياً في التعرف على الجثث سواء في صقلية أو اليونان، بسبب الموارد المحدودة التي تعيق عملية جمع شهادات العيان وكذلك جمع المواد العينية. ولكن الآن يتم أخذ عينات مرجعية بيولوجية لاستخراج بيانات الحمض النووي بشكل روتيني في كل من صقلية وليسبوس ، إلا أن هنالك توتراً بين الواجبات القانونية والواقع- في قمة أزمة اللاجئين- كان من المستحيل للعاملين تحت السلطات في كلا السياقين القيام بهذه التحقيقات . فعلى سبيل المثال: في جزيرة ليسبوس يتراوح عدد اللاجئين الواصلين بين 2000 و 3000 لاجئ يوميا [14]. ومن غير المعقول أن نتوقع من دولة _تعاني نقصاً في الموارد وتتحمل مسؤولية جمع وتسجيل آلاف المهاجرين لديها _ أن تقوم أيضا بالبحث عن المفقودين وإنقاذهم والتعامل مع الجثث ، والقيام بتحقيقات منظمة وبوقت قياسي لجمع وتخزين بيانات ما بعد الوفاة الناتجة عن تحطم السفن.

إن الحصول على معلومات ما قبل الوفاة من العائلات يعدّ أحد أشد المهام صعوبة، كون هذا الامر يتطلب تواصلا مع عائلات المفقودين بالإضافة للتواصل مع السلطات المعنية في دول المهاجرين. ولقد بدأ بعض العاملين في المجتمع المدني والمنظمات الدولية مسبقا بتفعيل برامج ايصالية حيث تستطيع السلطات الاستفادة من شبكة التتبع الخاصة بالصليب الأحمر، في التعامل مع المهاجرين ومجتمعات الشتات والتنسيق مع السلطات القنصلية والدبلوماسية لتسهيل موضوع التواصل.

التعرف:

هناك ثلاث مراحل في عملية التعرف على الجثث:

---

[12] وضعت المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان ولجنة حقوق الانسان في الامم المتحدة الخطوات التي يجب أن تتخذها الدولة في حالة حدوث حالة وفاة غير طبيعية، حماية حق الحياة يتضمن واجب منع حدوث الموت وواجب اجرائي لاجراء تحقيقات بعد الموت.

[13] See Interpol Disaster Victim Identification (DVI) forms. Available from: http://www.interpol.int/INTERPOL-expertise/Forensics/DVI-Pages/Forms

[14] Patrick Strikland (2015) 'Refugee boats to Greece persist despite winter's chill' Al Jazeera, available at http://www.aljazeera.com/news/2015/12/refugee-boats-greece-persist-winters-chill-151202175107235.html

الخطوة الأولى: التعرف المرئي

التعرف المرئي هو أكثر الطرق شيوعا حاليا في ليسبوس وصقلية ويتطلب فقط وجود أحد الأقارب للتعرف على الجثة ولا يحتاج أي تواصل دولي. ولكنها طريقة تقتصر على تواجد أحد الأقارب في الرحلة ممن نجا من حادثة الغرق أو أحد الاقارب الذين بإمكانهم الحضور سريعا إلى أوروبا. ولكن هناك قيود كبيرة للتعرف المرئي من بينها أنها تحتمل الخطأ وخاصة عندما تكون الجثث في وضع سيئ وتكون العائلات تحت تأثير الصدمة [15].

يقوم رجال الشرطة في صقلية والعاملين في قسم الطب الشرعي بالتقاط صور للجثة وتتضمن أيضا الرقم الذي يعطى للمتوفي، وتجرى التحقيقات بقيادة مكتب المدعي العام الذي يعين فريقاً مكوناً من المحققين وعناصر من الفرقة الطيارة، والعاملين في الطب الشرعي ووسطاء ثقافيين، والوسطاء الثقافيون مسؤلون عن تقديم الدعم للناجين، بينما ينشغل باقي الفريق بإجراءات إدارة الجثث والتعرف عليها.

بعد الوصول إلى اليابسة يتم الفحص الأولي للجثة من قبل المحققين أو الأطباء ويتم خلاله جمع معلومات حول الطول والوزن والعمر المتوقع والعلامات الفارقة كالوشم والندوب، وعادة يجب أن تقوم البلديات بتوفير وحدات تبريد في المشافي والمقابر للفحص والحفظ [16]، ولكن الأمر يزداد صعوبة حين يكون عدد الجثث كبير. وهناك طريقتين للتعرف على الميت: التعرف المرئي من خلال أحد الأقارب الذي يتفحص الصور أو الجثث، أو الطرق التي تعتمد على المعرفات الأساسية كأخذ عينات الحمض النووي أو طب الأسنان أو بصمات الأصابع[17].

يقود خفر السواحل بتحقيقات التعرف على الجثث في ليسبوس، ويتم دعوة باقي أفراد العائلة لزيارة المقرات فيتم عرض صور ضحايا تتشابه مع الوصف الذي قدموه عن المفقود، ونتيجة لضعف الموارد فلا يتم عادة توفير أطباء أو مترجمين معتمدين في دعم هذه العملية، لذلك قامت المنظمات الدولية بدور كبير هنا، حيث قدمت خدمات الترجمة والدعم النفسي للأقارب أثناء وبعد عملية التعرف، وفي حال تعرفت العائلة على جثة المفقود، تنتقل بعد ذلك إلى مرحلة الدفن في مقبرة ليسبوس أو إرسال الجثة إلى الوطن الأم.

الخطوة 2: المحقق

لا تتم دائما عملية التشريح في الفحص الطبي في صقلية، فعلى المدعي العام أن يطلب القيام بذلك ويتم هذا فقط عند الاشتباه بسبب الوفاة. هذا وقد أظهرت المقابلات مع العائلات قلقاً حول عملية التشريح حيث تم اعتبارها من قبل بعض العائلات تدنيسا بحق الجثة [18]. وهنا في هذه العملية يبحث المحقق عن علامات أخرى تحدد سبب الوفاة غير الغرق. ونجد أن خطوات عملية التشريح متشابهة في صقلية ، إلا أنها غير محددة في القانون والتشريعات، على الرغم من وجود جهود حثيثة لإيجاد بروتوكول أكثر شمولية في إيطاليا. ولكن تطبيق بروتوكول كهذا يعتمد على توفير التسهيلات الملائمة والموارد المالية المتاحة.

يجب أن تبقى الجثة التي لا يتم التعرف عليها 40 يوما في المشرحةوفقا للقانون في ليسبوس، ولكن نتيجة لضعف البنية التحتية [19]، يعطي المحقق المحلي الأمر بالدفن سريعاً لإفساح المجال لجثث أخرى. ويقوم المحقق بإعداد " سجل الميت " المطلوب لعملية دفن جثة لم يتم التعرف عليها، ويرسل الوثائق إلى المكتب المحلي وخفر السواحل. هناك رقمان أصوليان يتم إرفاقهما مع كل جثة غير معروفة: (أ) الرقم الأصولي لوثيقة الموت المرسلة من المحقق و (ب) الرقم الممنوح من خفر السواحل (عادة ما يكون تاريخ تحطم السفينة وعدد الضحية مثال، 13/10/2013, n.6). ولم يتضح بعد ما إذا ما تم الرجوع إلى هذه الأرقام في القبر فعلياً أو كيف يتم ذلك، وبالتالي ما هي المقتضيات لربط البيانات من المحقق مع جثة على أرض الواقع، أي أنّ هذا الكلام يعني أنه لا توجد طريقة لربط مجموعة من بيانات ما بعد الوفاة مع قبر معين.

---

[15] CR (2009) 'Missing People, DNA Analysis And Identification Of Human Remains', p.10, also available at: https://www.icrc.org/eng/assets/files/other/icrc_002_4010.pdf [last accessed 27.07.2016].

[16] Art. 12-14 D.P.R. 285/1990.

[17] تتضمن المعرفات الثانوية على سبيل المثال وصف مفصل للشخص، وصف للأغراض الشخصية الموجودة مع الجثة.

[18] See also: The Mediterranean Missing Project (2016) "Like a part of a puzzle which is missing": The impact on families of a relative missing in migration across the Mediterranean.

[19] تم مؤخرا التبرع ببراد خيري من قبل المشرحة المحلية.

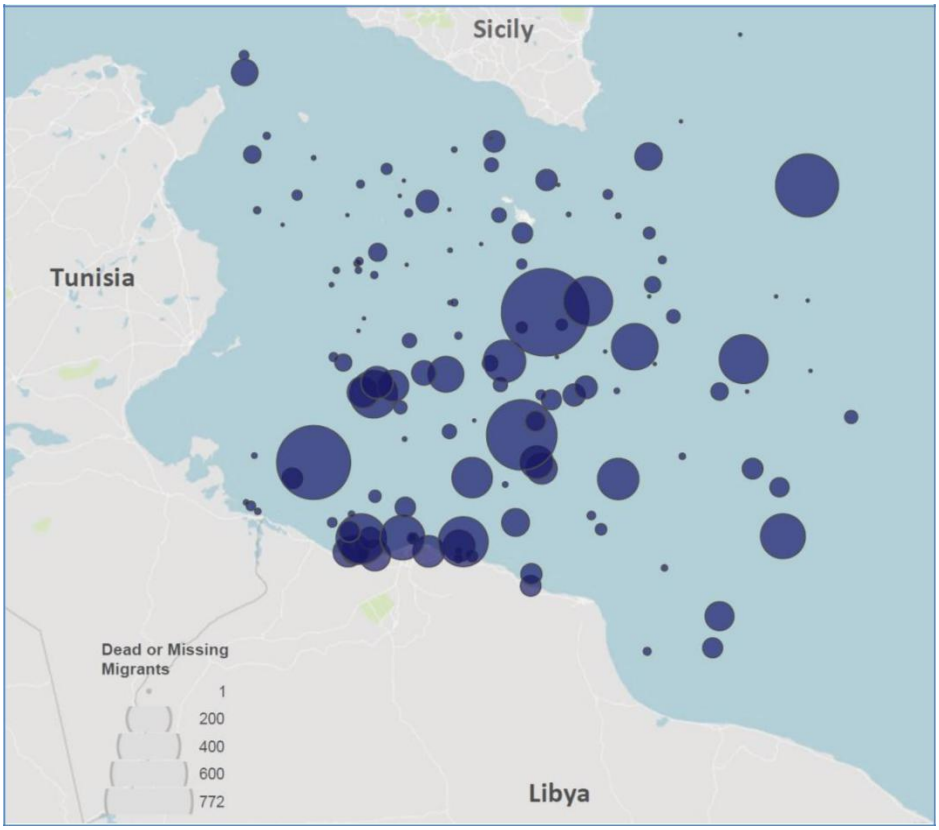

الخريطة2: المهاجرين المفقودين او الميتين في وسط المتوسط، 2014-2016
المصدر:

IOM Missing Migrants Project. Data obtained from local authorities, IOM field offices and media reports.

الخطوة 3: بيانات الطب الشرعي

إن التعرف عن طريق بيانات الحمض النووي هو أمر نادر في كلا السياقين بسبب الصعوبات الكبيرة للعائلات في الوصول إلى المؤسسات المعنية ومشاركة بيانات ما قبل الوفاة. ولكن على الرغم من هذه الصعوبات والتكاليف البالغة إلا أن السلطات تفضّل التعرّف المبني على بيانات الطب الشرعي باعتبار أنها أكثر دقة من التعرف المرئي. ولكن نجاح تحليل الحمض النووي كطريقة للتعرف يعتمد على عدد العائلات التي تستطيع الوصول وإرسال نماذج إلى المؤسسات المسؤولة عن التحقيق.

يقوم المحقق في اليونان بأخذ عينة من الخلايا لاستخراج بيانات الحمض النووي من كافة الجثث غير المعروفة، ومن ثم يتم إرسالها إلى المخبر في قسم الطب الشرعي في وزارة الداخلية، وهي قسم من الشرطة اليونانية [20].والطب الشرعي مسؤول عن حفظ كل العينات الجينية والنتائج والقيام بأي عمليات للتعرف في المستقبل.

تستطيع عائلات المفقودين إرسال عيناتهم الجينية للتعرف إلى قسم الطب الشرعي في أي مرحلة عبر وكالة رسمية أوعن طريق السفارة اليونانية في بلاد المهاجرين. لذلك فإن جميع بيانات الحمض النووي في اليونان مخزنة بشكل مركزي، على عكس إيطاليا. ورغم أنّ هذا يعني أن العائلات تستطيع إرسال نماذج من بيانات الحمض النووي من بلادهم، إلا أن هذا غالبا ما يكون مستحيلا في الدول التي تنعدم فيها الثقة وينتشر الخوف من سلطات الدولة كما هو الحال بالنسبة لمعظم اللاجئين السوريين على سبيل المثال. وكذلك لايتاح لكثير من العائلات الوصول هنا، وبالتالي فإن العائلات في بلاد المهاجرين غير مدركين لإمكانية إرسال نماذج من تحاليل الحمض النووي.

[20] Article 27, law 4249/2014

وقد اقترحتْ المقابلات في إيطاليا أن تكون البيانات مركزية وبالتنسيق مع العائلات وذلك لتطوير عملية التعرف على الجثث بشكل كبير، حيث يتم جمع المعرفات الأساسية كعينات من الخلايا بشكل روتيني من جميع الجثث ويتم حفظها في أماكن مختلفة وفقاً للمؤسسة التي تقوم بالفحص. وفي كثير من الحالات التي لا تقع تحت حماية مكتب المفوضين[21] ، يتم تخزين البيانات لدى المؤسسة المعنية بالتحقيقات، وهي قسم علوم التحقيق في الشرطة الإيطالية، مجلس الوزراء الاقليمي لقسم الطب الشرعي، وأقسام الطب الشرعي في الجامعات وقسم الطب الشرعي في معهد لابانوف في ميلانون. ونجد هنا أن البيانات مبعثرة ولكن الأمر ليس محيرًا كما يبدو عليه، حيث أن مكتب التنسيق للمفوضين يعلم أين تكون البيانات، وأما بالنسبة لضحايا تحطم السفن الثلاث والمعني بأمرها مفوضة بيتشيلي ولابانوف فالوضع مختلف، مع احتمالية جمع بيانات عالية الجودة وجهود أكبر للوصول للعائلات (انظر الأسفل).

مثال جيد، ايطاليا: دور مكتب المفوض الخاص.

أنشأت الحكومة الايطالية المفوضية الخاصة للمفقودين في عام 2007 لتكون المؤسسة المركزية لتنسيق الجهود للتعرف على الجثث والوصول إلى العائلات. وتتضمن مسؤولية المفوضية التنسيق والإشراف مع الفاعلين المعنيين بالأمر والمحافظة على بيانات وطنية حول المفقودين، وكذلك التواصل مع عائلات المفقودين والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني وغيرهم. وبما يتعلق بالموت الناتج عن حالات الهجرة تعامل مكتب المفوضية مع حوادث تحطم 3 سفن بشكل خاص: حادثة الثالث من أكتوبر والحادي عشر من أكتوبر وحادثة الثامن عشر من أبريل 2015. وأصدر مكتب المفوضية عدة مذكرات للتفاهم لوضع تعليمات لإدارة حوادث من هذا النوع، وإيجاد التعاون مع بعض الفاعلين الأساسيين لتسهيل عملية التعرف. وقد وصل مكتب المفوضية للعائلات عن طريق العمل مع العديد من المنظمات الدولية والمحلية كالصليب الأحمر، ومنظمة الهجرة الدولية، ومجتمعات الشتات في أوروبا. والجدير بالذكر أن ما تمّ استقباله من بيانات ما قبل الوفاة جاء من عدد قليل من أقارب ضحايا هذه الحوادث، ممّا يوضح صعوبة التواصل مع العائلات.
يجب أن يتم وضع العائلات في مركز عملية التعرف، بما أن هذا العمل يهدف لخدمتهم، لأن تضمين العائلات في عملية التعرف يعني الاعتراف بموقعهم في هذه الأحداث المؤسفة، وكذلك يسهل عمل الخبراء في مطابقة بيانات ما قبل الوفاة مع بيانات ما بعد الوفاة. عبر وضع الخطوط الأساسية وتنسيق التعاون، وقد بدأ مكتب المفوضية بسد الفجوة التي تركتها سياسات الدول والتشريعات، ولكن هذا ينطبق على 3 حوادث فقط مع رؤية سياسية أعظم.

الدفن:

مقبرة أغيوس يانتيليمون.
ديميتري. جميع الحقوق محفوظة

تقع مسؤولية دفن جثث التي لم يتم التعرف عليها في إيطاليا على عاتق البلدية، وتتطلب توفير مساحة كافية في المقابر، ويعتمد المكان الذي يتمّ فيه الدفن بشكل كلي على المساحة المتاحة حيث امتلات أغلب الأماكن نتيجة لأعداد الضحايا الكبيرة من المهاجرين حديثا. وهناك ثلاث تحديات كبيرة في عملية الدفن: تكاليف الدفن بشكل يضمن الكرامة، ومراعاة المعتقدات الدينية، وتقديم الدعم للعائلات.

إن تكاليف دفن الجثث التي لم يتم التعرف عليها من المهاجرين عادة ما تكون مرتفعة وفي بعض الأحيان تكون مغطاة من مؤسسة تسمى أوبرا بيا، وهي مؤسسة تقدم هذه الخدمات لمن يعاني من نقص في الأموال. يجب توفير هذه الخدمات وغيرها من الأمور الأساسية ويبقى موضوع التمويل مساحة تحتاج للكثير من التطوير. وبما أنه من الصعب معرفة الدين الذي يعتنقه صاحب الجثة، فإن القيام بمراسم دفن ذات صفة دينية أمر بالغ التعقيد. وفي صقلية وضعت البلديات بالتعاون مع مجموعات المجتمع المدني والأفراد مراسم تنطبق على كل الأديان للجثث التي لم يتم التعرف عليها.

بينما في ليسبوس يوجد هناك مقبرتين على الجزيرة يتم دفن ضحايا حطام السفن فيها. ومنذ بدايات عام 2010 عندما أصبح بحر ايجة وجزيرة ليسبوس على وجه الخصوص المدخل الرئيسي للاجئين، ازداد عدد القتلى من حطام السفن وتم دفن غالبية الجثث التي تم التعرف عليها والتي لم يتم التعرف عليها في مقبرة أغيوس يانتيليمون، وبالكاد نجد هذه الجثث مغطاة بالأرض تعلوها قطعة صغيرة من المرمر المكسور على سطح القبر والتي يكتب عليها التاريخ (لحادثة تحطم السفينة) والرقم (للضحية ضمن هذه الحادثة) (انظر صورة رقم.2). ونتيجة لضعف السياسات والسلطات التي تقود

[21] See box: "Good Practice, Italy: The role of Special Commissioner's office", p. 8.

العملية، نجد أن كل عملية دفن تروي قصة مختلفة تعكس بشكل واضح الصراع بين العائلات، ورغبة المنظمات الدولية في الحصول على المساعدة من السلطات المحلية والتمويل المتوفر.

ولكن لا تزال أكبر المشكلات في هذه العملية الموجودة في المقبرة القديمة هي ضعف احتمال التعرف على الجثث في المستقبل (أو عدم تواجد هذا).أولا، هناك شكوك حول ما إذا كان الرقم الخاص الممنوح من المحقق وخفر السواحل موضوعين على القبر بشكل يمكن رؤيته. ثانيا، بعض الأرقام مضافة على شاهدة القبر، ولكن هذه قطع من المرمر المكسور والتي يمكن أن تزول بسهولة، والأهم من ذلك أن من يقوم بعملية الدفن هي جهة غير حكومية (مكاتب الدفن) ومن غير المعروف ما إذا كانت السلطات المحلية تتأكد من اتباع البروتوكولات المعتمدة في سير العملية. وبالتالي بزوال هذه العلامات وبغياب اي بروتوكول متبع فإن هذا يعني أنه إن قامت إحدى العائلات بتحليل الحمض النووي في مخابر أثينا ، فلا يعني هذا أنهم سوف يستطيعون إيجاد القبر الخاص بالمفقود.

إنّ إنشاء المقبرة الجديدة في ليسبوس جاء نتيجة لحاجة السلطات المحلية الملحة لدفن الضحايا السبعين في الحادثة الأولى من نوعها لتحطم سفينة 28 من أكتوبر. تقع المقبرة الجديدة في قرية كاتو تريتوس، على بعد 20 كم من ميتيليني وهي مقبرة مخصصة للمسلمين[22]. وهي خطوة جيدة لإيجاد حل طويل الأمد للمشكلة المستمرة في إيجاد أماكن للدفن، ويتم فيها حفر كلا الرقمين على شاهدة القبر (الرقم الممنوح من خفر السواحل ورقم شهادة الوفاة) وبالتالي فيزداد احتمال التعرف على الجثث مستقبلا. يقوم متطوع مصري بإدراة المقبرة والتأكد من احترام المراسم الدينية والثقافية. وكان إنشاء المقبرة الجديدة ماهو إلا ارتجالاً نابعاً من الفراغ السياسي الموجود، وعلى الرغم من الأثر الايجابي لهذه الخطوة على العائلات، إلاّ أن السلطات قامت بالتخلي عن مسؤوليتها لأحد الأفراد الذي لا يتمتع بأي صفة رسمية، وهذا المتطوع لا يربطه أي عقد أو علاقة مع البلدية، وبالتالي فإن مخطط المقبرة يبقى بحوزة فرد ليس لديه ارتباط مع السلطات التي تقوم بعملية التعرف على الجثث.

إعادة إرسال الجثث إلى الوطن الأم

عند التعرف على الجثث قد ترغب العائلات في إرسال الجثة ليتم دفنها في مكان قريب من العائلة. وفي كل الحالات فإن مؤسسات عديدة معنية بالأمر، فيما يتعلق بالإجراءات المكتبية والورقية والتي تجعل من هذه العملية عملية معقدة وطويلة.

يوجد في القانون الإيطالي بروتوكول مفصل [23] حول الإجراءات الواجب القيام بها قبل إعادة الجثة، ويمكن الحصول على الجثة وإرسالها حصرا بعد الانتهاء من العملية. وهناك تحديان كبيران يواجهان العائلة عند إعادة إرسال الجثة: 1) إذا احتاجت العائلة السفر إلى إيطاليا فهي تحتاج لتأشيرة دخول وهو أمر صعب بالنسبة للأفراد في دول المهاجرين، 2) بعض الاعتبارات الدينية كاستخراج الجثث وهو ما قد يعتبر أمرا غير مقبولٍ.

صورة3: مقبرة جديدة في كاتو تريتوس. ديميتري. جميع الحقوق محفوظة

أوضحت المقابلات مع الجهات في ليسبوس أن الفرصة الوحيدة الواقعية التي تسمح للعائلات بإرسال جثث أقربائهم إلى الوطن الأم هي في الأيام القليلة التي تلي حادثة تحطم السفينة، وبعد إجراء عملية الدفن تصبح عملية إرسال الجثث شبه مستحيلة، و السلطة الوحيدة التي تصدر أمرا باستخراج الجثة هي النائب العام المحلي والذي عادة ما يكون مترددا بسبب مخاوف تتعلق بالصحة العامة، وعلى الرغم من الإجماع أن الجثث الميتة لا تحمل أي تأثير على الصحة العامة، وفي نهاية المطاف، يبقى التطبيق اعتباطيا وعشوائيا.

توصيات سياسية

إن التشابه في التحديات التي تواجه إيطاليا واليونان يسمح لنا بوضع منظومة واحدة من التوصيات فيما يتعلق بالبلدين، وتوصية نهائية واحدة بوضع استراتيجية للمنهج الأوروبي حول قضية المهاجرين المفقودين. كما يوجد توصيات أخرى مستقلة تتعلق بكلا السياقين.

[22] ولكن الأمر ليس واضحا بخصوص دفن بعض الضحايا من الذين لا يعتنقون الدين الاسلامي في هذه المقبرة

[23] See art. 17-36 DPR285/1990.

مصادر إضافية للاتحاد الأوروبي

تواجه السلطات في ليسبوس وصقلية تحديات إنسانية معقدة تتطلب استجابة مستمرة وشاملة. فمعالجة القضية المركزية يتطلب مصادر ملائمة كجمع البيانات وإدارتها بشكل منتظم والتنسيق الفعال مع العائلات. لذلك من الضروري البحث عن مصادر تمويل أخرى لأمور نقل ودفن الجثث، وخدمات الترجمة الفورية، والدعم النفسي ، والبنية التحتية. تقدم منظمات المجتمع المحلي بعض هذه الخدمات، ولكن هذا لا يعني أنها سوف تبقى مستمرة في القيام بهذا في المستقبل، وبالنسبة لتحديات الاتحاد الاوروبي فمن المهم أن يكون هنالك تضامن بين دول الاتحاد الأوروبي الدعم المالي للجهود المبذولة للتعرف على جثث المهاجرين.

ويعد الدعم النفسي أحد أهم الأمور المطلوبة للعائلات التي تسافر إلى أوروبا للتعرف على جثث أحبائها ودفنهم فيما بعد، وكما يجب أن يتلقى العاملين على هذه القضايا الدعم المناسب ويتضمن هذا تدريب ودعم الخط الأول للمستجيبين بعد تحطم السفن.

تطوير الممارسات الموجودة والقيام بالواجبات القانونية

إنّ استغلال كل الفرص المتاحة لجمع البيانات أمر جوهري للتعرف على الجثث، ويتضمن هذا جمع شهادات الناجيين بشكل منظم، سواء عن طريق مقابلات دون ذكر هوية الشخص أو من قبل جهة غير حكومية تضمن جمع وتخزين البيانات للتعرف على الجثث بعيدا عن تطبيق القانون. إن الممارسات الحالية مبنية على هدف إلقاء القبض على المهربين، وهذا لا يخدم هدف جمع البيانات من أجل التعرف على الجثث، ويؤكد أن جمع البيانات قائم من قبل جهة تعمل على تطبيق القانون على المخالفين، وبالتالي يجب أن يتم بذل جهود أكبر لجمع المواد الشخصية للميت.

إنّ أهمية جمع بيانات ما قبل الوفاة لأغراض التعرف على الجثث ترسم العامل الثاني من الممارسات الأساسية التي تحتاج للمزيد من التطوير. قام النائب العام بالتعاون مع المجتمع السوري المهاجر في صقلية بإعداد صفحة على الفيس بوك كاستجابة لحادثة غرق نتج عنها 24 جثة بحاجة للتعرف. ونتيجة لهذا العمل الارتجالي الشخصي تم التواصل مع العائلات والحصول على معلومات مكنتهم من التعرف على 22 من أصل 24 جثة. وهذا يجعل السلطات بحاجة لأخذ الدورس من هذه الطرق غير التقليدية والعمل على تطبيق ممارسات كهذه.

الاستجابة لحاجات العائلات

هناك حاجة إنسانية وواجبة للتأكد من أن العائلات تحتل مركز العمل القائم حول المهاجرين المفقودين، حيث تعدّ العائلات هي السبب الأساسي لبذل هذه الجهود في التعرف على الجثث وكذلك هم المصدر الأهم في الحصول على بيانات ما قبل الوفاة، والتي تعتبر شرطا للتعرف على الجثث. لذلك فإن الوصول إلى العائلات أمر محوري. ويتضمن هذا الاستفادة من قنوات التواصل الموجودة كشبكات التتبع في الصليب الأحمر والهلال الأحمر، واستغلال إمكانيات وسائل التواصل الاجتماعي، والعمل مع مجتمعات الشتات الخاصة بالمهاجرين، والتنسيق مع السلطات القنصلية والدبلوماسية، وجمع المعلومات من الناجيين بشكل منظم أيضا.

هناك حاجة لإصدار تأشيرة دخول بدواعي إنسانية، لمساعدة العائلات في التعرف على الجثث ودفنها وإرسالها إلى الوطن الأم.وختاما فإن توفير المترجمين الفوريين هو أحد العوامل الهامة لإيجاد التواصل الفعال بين العائلات والسلطات في هذه العملية.

بناء هيكلية دولية لإدارة بيانات المهاجرين المفقودين

في أماكن أخرى كالمكسيك وإقليم أمريكا الوسطى، يتم التحكم بالجهود المبذولة لضمان تداول البيانات المتعلقة بالمهاجرين المفقودين عن طريق المجتمع المدني وإلى حد كبير بين الدول[24]. بينما في قضية البحر المتوسط، فإن حقيقة بيانات ما قبل الوفاة المتعلقة بالمهاجرين المفقودين تأتي من عدة دول في عدة قارات تزيد الأمر تعقيدا. لذلك فهناك حاجة لكل من الدول الأوروبية بتوفير هيكلة وطنية تستطيع أن تكون مركزا لبيانات ما بعد الوفاة، وحاجة لهم أيضا للوصول إلى بيانات ما قبل الوفاة من عدة مصادر، وتتضمن هذه المصادر دول المهاجرين، ودول أوروبية أخرى، ومباشرة من العائلات.

[24] Reineke, Robin (2016) Missing persons and unidentified remains at the United States–Mexico border, in Brian, T. and Laczko, F., Fatal Journeys Volume 2, Identification and Tracing of Dead and Missing Migrants. Geneva: IOM.

- يجب تجميع بيانات ما بعد الوفاة في الدول الأوروبية بشكل مركزي على مستوى الدولة، وتخزينها بشكل آمن، وإدارتها من قبل جهة مستقلة عن الدول التي تستطيع كسب ثقة العائلات، ويتضمن هذا دور منظمات المجتمع المدني، ومن بينها المنظمات التي تمثل عائلات المفقودين، ومنظمات مستقلة لديها خبراء في الطب الشرعي[25].
- يجب إعطاء عائلات المفقودين الدعم والمعلومات اللازمة لمتابعة عملية جمع البيانات، وإدارتها والتعرف، و حالات استخراج الجثث وإعادة إرسالها إلى الوطن الأم، بشكل تكون فيه العائلات مركز هذه العملية.
- يجب أن تخضع كافة عمليات جمع البيانات وإدارتها وتخزينها لمعايير مناسبة لحمايتها وأن تكون البيانات المستعملة لأغراض التعرف عن الجثث مفصولة بشكل كلي عن موضوع ضبط الحدود وتطبيق القانون.

إن الهيكلة الدولية المطلوبة قد تمكننا من جمع بيانات ما قبل الوفاة وبيانات ما بعد الوفاة وتخزينها من عدة مصادر وتتضمن سلطات الدولة والعائلات. ويمكن أن تتم بعد ذلك عملية مطابقة بيانات ما قبل الوفاة مع بيانات ما بعد الوفاة على مستوى وطني أو من خلال بعض الهيكليات الدولية. ننصح بأن تبدأ الجهود في البحث عن طرق تستطيع من خلالها الدول التعاون والتشارك في تداول البيانات. وقد يبدأ هذا عن طريق الاتفاق على مجموعة من مبادئ مبنية على القانون الدولي لحماية حقوق الإنسان، والتي قد توفر حجر الأساس لهذا التعاون. وتنطلق هذه المبادئ من المبادئ التوجيهية المطورة من قبل الهيئة الدولية للصليب الأحمر حول التعامل مع المفقودين في الصراعات والأحداث السياسية العنيفة [26]. على أساس المبادئ المتفق عليها ومع الالتزام بنهج قائم على حقوق الإنسان، كما يمكن تطوير منظومة من المبادئ بالتعاون مع خبراء فنيين كالهيئة الدولية للصليب الأحمر والمفوضية الدولية للمفقودين، والتي تقدم وصفا حول جمع البيانات، وإدارتها وتداولها بين الدول والعائلات وفاعلين آخرين بشكل يزيد من احتمالية التعرف على الجثث وتضمين العائلات في العملية.

إلى السلطات اليونانية: إيجاد جهة إنسانية مستقلة

تبقى العقبة الكبرى في إدارة مشكلة المهاجرين المفقودين بشكل فعال هي غياب إجراءات تفعيل قياسية، حيث تعمل عدد من الجهات المختلفة بتنسيق محدود. وبالتالي فإننا نوصي بإيجاد جهة مستقلة ذات مسؤولية إنسانية بحتة تتألف من ذوي الخبرة التقنية والتجريبية في إدارة حالات كهذه، وتتضمن خبراء في الطب الشرعي، سلطات محلية، أفراد من المنظمات غير الحكومية، خبراء قانونيين، مجتمعات المهاجرين، عائلات من الهاجرين المفقودين، وسلطات وطنية. وتكون مسؤولية جهة كهذه موجهة نحو:

- التنسيق مع الفاعلين المعنيين في كافة مراحل هذه العملية.

- التأكد من تطوير الإجراءات القياسية وتطبيقها على الصعيد الوطني,

- التنسيق مع العائلات، وأشخاص آخرين على صلة بالموضوع وسلطات دول طرف ثالث (مثل القنصليات والسفارات)

- التأكد من الالتزام بحقوق الانسان.

ولكن الفجوة الكبيرة تكمن في عدم وجود أنشطة للتواصل مع عائلات المفقودين، سواء للتأكد من أنهم يقومون بدورهم في العملية، أو لجمع بيانات ما قبل الوفاة منهم. ويعدّ الحصول على عينة من الحمض النووي من جثث المهاجرين بلا قيمة في ظل غياب بيانات ما قبل الوفاة لمطابقتها معه. ولذلك هناك حاجة لبناء قنوات التواصل مع العائلات. وعلى الجهة أيضا إيجاد استراتيجية لتسهيل التواصل مع العائلات ليتم تشجيعهم على مشاركة المعلومات، ومن المهم أيضا أن تجد هذه الجهة طرق جديدة لبدء العمل مع العائلات في دول المهاجرين.

إلى السلطات الايطالية: توسيع دور مكتب المفوض الخاص

لا تزال هنالك مشكلتين أساسيتين في الجهود المبذولة لمعالجة قضية المهاجرين المفقودين في إيطاليا. أولا، انحسار دور المفوض للعمل على ثلاث حوادث تحطم سفن فقط. وثانيا، طبيعة الاتفاقيات المحدودة التي تربطه مع باقي الفاعلين المعنيين بالأمر، فالخطوة المنطقية القادمة هي توسيع دور مكتب المفوضية كمؤسسة مسؤولة عن التنسيق خارج نطاق هذه الحالات الثلاثة وتطبيق التوجيهات كإجراءات معيارية قدر الإمكان. كما يجب الاعتراف بالموقع الإنساني خاصة للمفوض ومكتبه كوسيلة لتسهيل إدخال العائلات إلى مركز الجهود المبذولة للتعرف على الجثث، والوصول إلى العائلات لتغطي كافة الحالات الناتجة عن تحطم السفن في الهجرة، ويتضمن هذا توسيع التنسيق مع السلطات القنصلية

[25] Such as ICRC and ICMP.

[26] ICRC Guiding Principles

والدبلوماسية، وكذلك عن طريق قنوات مجهزة كالصليب الأحمر والهلال الأحمر، وعبر المجتمعات الدولية والهئية الدولية للصليب الأحمر، حيث يعد التنسيق مع هؤلاء الفاعلين أمراً جوهرياً لتسهيل جمع بيانات ما قبل الوفاة ولملامسة حقوق العائلات واحتياجاتهم. وأحد النقاط الأخرى الواجب تطويرها هو تطوير الطريقة التي يتم من خلالها إدراة البيانات. ومن بين الخطوات التي يمكن لمكتب المفوض دعمها وتقديم يد العون فيها هو التنسيق من خلال العمل الحالي مع كافة الفاعلين الأساسيين و تخزين البيانات بشكل مركزي على مستوى الدولة كاستجابة سريعة ولبناء هيكلية إقليمية على المنظور البعيد. إنّ دوراً موسَّعاً كهذا تمويلاً إضافياً وطويل الأمد لمكتب المفوض والمؤسسات التي تعمل حول حوادث تحطم السفن الثلاث والتي يقوم مكتب المفوض بتنسيقها لم يتم تمويلها لهذا العمل خصيصاً.

مشروع المهاجرين المفقودين في البحر المتوسط

إن مشروع المفقودين في البحر المتوسط هو مشروع لمدة سنة واحدة يبدأ من شهر سبتمبر 2015 ، وهو ممول من قبل مجلس الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية في المملكة المتحدة، وناتج عن التعاون بين جامعة يورك، جامعة مدينة لندن، ومنظمة الهجرة الدولية. ويعتبر هذا المشروع من أوائل الجهود المبذولة لجمع البيانات بشكل منظّم واكتشاف الاستجابات الموجودة حول جثث المهاجرين في البحر المتوسط، والأثر الناتج عن فقدان شخص في العائلة، حيث لقى حتفه أكثر من 3,770 شخص من المهاجرين بحرا أثناء عبورهم إلى أوروبا في عام 2015، ولم يتم التعرف على غالبية الضحايا، وفي كثير من الأحيان لم يتم العثور على جثثهم. وفي الأحوال كلّها تعيش العائلات حالة من الفقدان الغامض، مترافقة بعدم القدرة على الحزن بشكل كافي على أحبائهم. وعلى الرغم من حجم مأساة الموت دون التعرف على الجثة ومعاناة العائلات اكتفت الدول بجهود شحيحة لمعالجة هذه الحقيقة. يهدف هذا المشروع لإلقاء الضوء على الفراغ السياسي في دول الاتحاد الأوروبي على المستوى الوطني عن طريق دراسة السياسات والممارسات في ايطاليا واليونان حول التعرف على الجثث ودفنها وإعادة إرسال الجثث إلى الوطن الأم. كما ويهدف البحث عن طريق مقابلات مع عائلات المهاجرين المفقودين من سياقات مختلفة إلى فهم التأثير الذي يتركه اختفاء شخص في العائلة على الصعيد النفسي والاقتصادي والاجتماعي.

وتتضمن نتائج البحث الإصدارات التالية:

- تقرير ايطاليا واليونان، ويتضمن نسخ مختصرة.
- تقرير عن دراسة التأثير على العائلة عند اختفاء أحد الأقارب في الهجرة.
- بيان موجز يلخص الالتزامات الواجبة على الدول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان حول ما يتعلق بالمفقودين وجثث المهاجرين.
- دراسة حول إطار العمل القانوني المتعلق بالمهاجرين المفقودين وإدارة جثث المهاجرين في إيطاليا واليونان.

فريق العمل

فريدة بن عطية، تونس

براين تارا، منظمة الهجرة الدولية

أدريان كاراسكو هيبرمان، مستشار أبحاث، منظمة الهجرة الدولية

ستيفاني غرانت، مركز حقوق الانسان، جامعة لندن للاقتصاد

كاتارينا جارفيس، المملكة المتحدة

ايوسيف كوفراس، محاضر أول في السياسات المقارنة، قسم السياسات الدولية، جامعة مدينة لندن

فرانك لازكو، مدير مركز تحليل بيانات الهجرة العالمية في منظمة الهجرة الدولية

جورجيا ميرتو، ايطاليا

كاتارينا بوليشروني، اليونان

سيمون روبينز، مركز حقوق الانسان التطبيقية، جامعة يورك

آن سينغليتون، زميل باحث، جامعة أبحاث السياسات، جامعة بريستول وكبير مستشاري مركز تحليل بيانات الهجرة العاملية في المنظمة الدولية للهجرة

أمل شياح، تركيا